جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي
ISSN: 2079-5068 ISSN (online): 2663-3930

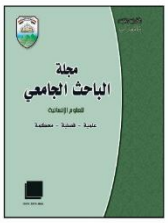

نماذج من تنبيهات ابن مالك النحوية والصرفية وأثرها فيمن بعده دراسة وصفية تحليلية

مكين عبده غالب سعيد
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة إب، اليمن
Email: Makeenibb2013@gmail.com

الكلمات المفتاحية:
أثر، تنبيه، أغفل، ابن مالك، النحو، الصرف،

الملخص:

تُعدُّ التنبيهات النحوية والصرفية عند ابن مالك من المسائل الدقيقة، وتشكل ظاهرة كبيرة في تراثه؛ ولذلك جاء هذا البحث الموسوم بـ(نماذج من تنبيهات ابن مالك النحوية والصرفية وأثرها فيمن بعده دراسة وصفية تحليلية) في مقدمة وتمهيد ومطلبين وخاتمة، تضمنت المقدمة أهمية الموضوع، وتضمن التمهيد التعريف بابن مالك وبتراثه، وتضمن المطلب الأول مفهوم التنبيهات، بدءًا بالتعريف، ثم استعمال التنبيهات عنده، وتضمن المطلب الثاني نماذج من تنبيهات ابن مالك وأثرها فيمن جاء بعده، وتضمنت الخاتمة أهم النتائج، ومنها أن تنبيهات ابن مالك جاءت مبثوثة ضمن شرحه للمتن أو النظم، فاحتاجت إلى تتبع ومعرفة ما كان منها تنبيهًا مقصودًا، إما بإشارة منه لفظية أو معنوية، كما تبين أثر تنبيهاته فيمن جاء بعده، حيث شاعت وذاع أغلبها في كتب النحاة، كما أن بعضها كانت مجالا لاستدراك النحاة عليه مما شكل ثراء معرفيا ونضجا في الفكر النحوي وتطويرا له، كما ظهر دقة ابن مالك في اختيار أمثلته في تضمينها مدلولات متعددة.

نماذج من تنبيهات ابن مالك النحوية والصرفية وأثرها فيمن بعده دراسة وصفية تحليلية

Models of Ibn Malik's Syntactic and Morphological Notifications on His Followers: A Descriptive and Analytical Study

Makeen Abdoh Ghaleb Said
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Ibb University, Yemen
Email: makeenibb2013@gmail.com

Keywords:

Trace, Notifications, Ignored, Ibn Malik, Syntax, Morphology,

Abstract:

Ibn Malik's Syntactic and Morphological Notifications are considered as minute issues that formulate a phenomenon in his heritage. Therefore, this study entitled (*Models of Ibn Malik's Syntactic and Morphological Notifications on His Followers: A Descriptive and Analytical Study*) consists of an introduction, two domains, and a conclusion. The introduction includes the significance of the study, the first domain is introducing Ibn Malik's Notifications: the concept and his use of these Notifications. The second domain deals with the impact of Ibn Malik's Notifications on his followers. The conclusion deals with the most important results, including that Ibn Malik's Notifications were scattered within his explanation of the text or the Verse, so it was necessary to check and know which of them were intentional Notifications, either by a verbal or semantic indication from him. Moreover, as the effect of his Notifications on his followers was shown, as most of them became widespread and famous in the books of grammarians, and some of them were an area for grammarians to correct them. This has constituted cognitive richness and maturity in the syntactic thought and its development, as Ibn Malik's precision to choose his examples to connote multiple meanings

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد:

فإن من أشهر العلماء الذين عرفهم تاريخ النحو العربي في القرن السابع للهجرة ابن مالك الطائي، وكتبه مع ما تميزت به من تأصيل وتجديد في صياغة الدرس النحوي والصرفي فقد تضمنت كثيرًا من التنبيهات لبعض المسائل، منها ما استعمل معها لفظ (نبه) ومشتقاته، ومنها ما استدركه على من سبقه أو أشار إلى إغفالهم له أو خفائه عليهم، فكان لا بد من محاولة معرفة مصادرها في التراث النحوي قبله، ومدى تأثيرها على من جاء بعده، وموقفهم منها موافقين أو مخالفين، وهذا ما دفعني لتناول ذلك في هذه الدراسة بعنوان: **(نماذج من تنبيهات ابن مالك النحوية والصرفية وأثرها فيمن بعده دراسة وصفية تحليلية).**

أهمية الدراسة:

تكمن أهميتها في أن تنبيهاته النحوية والصرفية وذِكر المغفَلات من المسائل الدقيقة في هذين العلمين، وهي ظاهرة بارزة في تراث ابن مالك، والحاجة إلى معرفة تأثيرها في غيره.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة أن أستعمل المنهج الوصفي القائم على استقراء نماذج من التنبيهات النحوية والصرفية في كتب ابن مالك، ثم أنقل من كلام النحاة ما يوافق أو يخالف ما عليه ابن مالك، والتحليل لبنية هذه الأقوال إما تفسيرا أو تعليلا أو نقدا أو استنباطا أو موازنة بين هذه الأقوال.

التمهيد:

أولًا: حياة ابن مالك

ابن مالك هامة علمية فذة، ملأ الدنيا بمعارفه ومؤلفاته، وشغل من جاء بعده بتقريراته واجتهاداته، وتأتي هذه الترجمة الموجزة في صدر هذه الدراسة جزءا من الوفاء له، فهو أعرف من المعرِّف أو المتَرجَمِ له فيه.

اسمه ونسبه:

محمد بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله الطائي، الجياني، نزيل دمشق، الشافعي، النحوي[1].

مولده:

ولد ابن مالك سنة ستمائة، جزم به ابن كثير وابن الملقن[2]، وتردد الذهبي والسبكي بينه وبين سنة إحدى وستمائة[3]، وجزم حاجي خليفة بالثاني[4].

نشأته:

ولد في جيَّان بالأندلس[5]، ونسب إليها في جميع المراجع التي ترجمت له، ورحل إلى المشرق، فأقام بحلب مدة، وجالس فيها ابن عمرون وغيره، وتصدر للقراءة عليه، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، ثم انتقل إلى دمشق، وسمع بها من مكرم، وأبي صادق الحسن بن الصباح وأبي الحسن السخاوي وغيرهم، وتصدر بجامع دمشق، وانتفع به الناس، وصنّف التصانيف الكثيرة المشهورة النافعة[6].

مناقبه:

- كان – رحمه الله– نابغة في التعلم والتعليم، ما إن يبتدئ فنًّا حتى يبلغ الذروة، ثم يصير من المتصدرين فيه، وقد أخذ عنه تلاميذ كثر، ومنهم ولده الإمام بدر الدين، والنووي، والنعمان بن جعران، وابن أبي الفتح، والشيخ علاء الدين بن العطار، وجماعة رحمهم الله[7].

- أخذ القراءات والنحو عن ثابت بن خيار فيما ذكر جماعة، وذلك ببلده جيان، ثم قدم دمشق وأخذ عن علمائها ومنهم أبو الحسن علي بن محمد السخاوي، وأخذ عن علماء حلب، حتى صار إماما في القراءات وعللها، وصنف فيها قصيدة دالية مرموزة عدد أبياتها ثمانمائة بيت أسماها: (القصيدة المالكية في القراءات السبع)، وهي مطبوعة في مكتبة دار الزمان، في المدينة المنورة، بتحقيق أحمد بن علي السديس، وقد ولي ابن مالك مشيخة العادلية الكبرى التي من شرطها القراءات والعربية[8].

- وعيّن لخطابة حلب، وكان إذا صلى يشيّعه ابن خلّكان إلى بيته تعظيماً له[9].

- وَكَانَ إِمَامًا فِي اللُّغَة، وإليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها وكان ملما بأشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو، إِمَامًا فِي حفظ الشواهد وضبطها[10].

- كان في النحو والتصريف بحرًا لا يجارى، وزاد على كثير ممن تقدمه في هذا الشأن، وصار النحاة يصدرون عن أقواله وتحقيقاته[11]، قال أبو حيان: "ويؤخذ ذلك من علم النحو، وأحسن موضوع فيه وأجله كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه –رحمه الله تعالى– وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام كتاب تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي، مقيم دمشق"[12].

- وكان آية في الاطلاع على الحديث؛ لأنه أكثر ما يستشهد بالقرآن فإن لم يكن فيه عدل إلى الحديث، وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب[13].

- وكان نظم الشعر سهلًا عليه رجزه وطويله وبسيطه، وغير ذلك، مما جعله يكثر من المنظومات[14]، فله الكافية في النحو والصرف قاربت ثلاثة آلاف بيت، وله الخلاصة تزيد على ألف بيت، وله اللامية في الصرف، قريبا من مائتي بيت "وكان قد نظم الكافية الشافية بحلب، والخلاصة بحماة للشيخ شرف الدين البارزي والتسهيل بدمشق"[15].

وقد وصفه مترجموه بحسن الديانة، وكثرة العبادة، والأخلاق النبيلة، والنفس الزكية، فقال عنه الذهبي: "هذا مع ما هو عليه من الدين المتين وصدق اللهجة وكثرة النوافل، وحسن السمت، ورقة القلب وكمال العقل والوقار والتؤدة"[16]، وقال عنه السبكي: "وَله الدّين المتين وَالتَّقوى الراسخة"[17]، وقال عنه الصفدي: "هذا مع ما هو عليه من الدين والعبادة وصدق اللهجة وكثرة النوافل وحسن السمت وكمال العقل، وانفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم، ومذهب الشافعي"[18].

وكان مثالا في نشر العلم والتعليم، قال عنه ابن الجزري: "حدثني بعض شيوخنا أنه كان يجلس في وظيفته مشيخة الإقراء بشباك التربة العادلية وينتظر من يحضر يأخذ عنه، فإذا لم يجد أحدًا يقوم إلى الشباك ويقول: القراءات القراءات، العربيةَ العربيةَ، ثم يدعو ويذهب ويقول: أنا لا أرى أن ذمتي تبرأ إلا بهذا، فإنه قد لا يعلم أني جالس في هذا المكان لذلك"[19]

وفاته:

توفي ابن مالك – رحمه الله– في دمشق ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة، وقد نيف على السبعين، ودفن بسفح قاسيون[20].

ثانيًا: مؤلفات ابن مالك:

_ **الكافية الشافية**، وهي منظومة طويلة، وقعت في ألفين وسبعمائة وخمسين بيتا في النحو والصرف، وهي مطبوعة ضمن شرح الكافية الشافية.

_ **شرح الكافية الشافية**، الذي نظم النحو والصرف في الكافية ثم شرحها بذلك الشرح، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، وقام بإخراجه مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

_ **الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)**، وهي منظومة في ألف بيت أودع فيها خلاصة ما في الكافية الشافية من نحو وتصريف، وجمع فيها قواعدَ النحو والصرف بأسلوبٍ سهل، فاقت غيرها من الألفيات قبلَها وبعدَها، وحظيَت بقَبول كبيرٍ ممتدٍّ عبر الزمان والمكان، فشرَّقَتْ وَغَرَّبَتْ، وهي مطبوعة عدة طبعات من أحسنها طبعة بتحقيق د.سليمان العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض.

_ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مطبوع**، تحقيق محمد كامل بركات، نشر دار الكتاب العربي، وقد نالَ حظوة كبيرة، فكان كتابًا جامعًا لموضوعاتِ النحو وأبوابه، وكثرت عليه الشروح، وعده أبو حيان المشهور بمعارضاتِه لابن مالك أحسن كتابٍ في النحو والصرف وأجمعه بعد كتاب سيبويه.

_ **شرح التسهيل**، شرحه ابن مالك، ووصل فيه إلى باب مصادر الفعل، وأكمله ابنه بدر الدين[21] ، وهو مطبوع، بتحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ حمد بدوي المختون.

_ **عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، وهو تنبيهات على ما في الألفية يوازي أن يكون نثرًا لها.

_ **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، مطبوع في النحو والصرف، وهو كتاب موجز يُعد بمثابة نثر وشرح للخلاصة (الألفية)، ضمَّنَه بعض التنبيهات والقيود، مطبوع بتحقيق الدكتور/ عدنان عبد الرحيم بدوي.

_ **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، وهو مطبوع، بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ويُعد من خِيرة الكتب التي تكشف عن أسلوبه في النقاش، وتبين سعة أفقه وإحاطته بقواعد اللغة.

_ **المقدمة الأسدية**، رسالة صغيرة في النحو، وضعها باسم ولده تقي الدين الأسدي،

مخطوط، منه نسخة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، برقم: (9669).

_ **شرح الجزولية**، والجزولية مقدمة شهيرة في النحو لأبي موسى الجزولي، مخطوط[22].

_ **النكت النحوية على مقدمة ابن الحاجب**[23]

_ **لامية الأفعال**، نظم في الصرف بعدد مائة وأربعة عشر بيتا، وهو مطبوع عدة طبعات منها ما هو مع زيادات لبحرق وابن زين وصلا بها إلى (195) بيتا، وعليه عدة شروح

_ **إيجاز التعريف في علم التصريف**، مطبوع، بتحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

_ **تحفة المودود في المقصور والممدود**، عليه عدة شروح، ومطبوع معها، ومنها شرح وعناية عمار بن خميسي، دار ابن حزم، بيروت، 2006م.

_ **النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز**، مع شرحه للمؤلف، مطبوع، بتحقيق د. علي حسن النواب، ط، دار العلوم، 1405هـ

_ **منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء**، مطبوع في القاهرة، 1278هـ.

وله غيرها من الكتب ما بين مخطوط ومطبوع، وقد عد محقق إيجاز التعريف في علم التصريف المطبوع منها ، فأوصلها إلى تسعة عشر مؤلفا، والمخطوط منها إلى اثنين وأربعين[24].

المطلب الأول: مفهوم التنبيهات

أولًا: تعريف التنبيهات لغة واصطلاحا.

التنبيه لغة:

مادة (نبه) جاءت لازمة ومتعدية بالهمزة (أنبه) أو بالتضعيف (نبَّه)، وقد ذكرت معاجم اللغة لهذه المادة معاني مختلفة، نذكر أبرزها؛ فقد جاء في معجم العين: "النَّبَهُ: الضالة توجد عن غير طلب غفلة، تقول: وجدتها نَبَهًا عن غير طلب، وأضللتها نبَها، لم تعلم متى ضل... والنُّبْهُ: الانتباه من النوم، ونبهته من الغفلة"[25].

وفي لسان العرب: "ومنه قوله: المال منبَهَةٌ للكريم، ويستغنى به عن اللئيم، ونبَّهتُه على الشيء: وقفته عليه، فتنَبَّه هو عليه، وما نبه له نبها أي ما فطن"[26].

وفي مجمل اللغة: "قال أبو بكر: النبه من الأضداد يقال للضائع نبه وللموجود نبه"[27].

وقد أرجعهما ابن فارس إلى مادة واحدة؛ فقال: "وقولهم: إن النَّبَهَ من الأضداد، يقال للضائع: نبه وللموجود نبه، فهو عندنا صحيح؛ لأنه إذا ضاع انتبه له وإذا وجد انتبه له"[28].

وبالتأمل في المعاني السابقة نجد أنها تدور حول معاني الفقد للشيء والوجد له على غفلة، وبمعنى تنبيه الغافل عن الشيء، والتفطن للأمر بعد أن لم يكن، وهذا المعنى الأخير: تنبيه الغافل مقصوده حصول التَّفَطُّن والوقوف على الشيء، ولفت النظر إلى ما يُراد التنبه له، و(التنبيه) بهذا المعنى يقتضي وجود شخصٍ غير ملتفتٍ يُرادُ تنبيهه، أو شيء خفي يراد التنبيه عليه، ومُنَبِّه ينبه

الغافل على الشيء، وهذا المعنى الأخير هو الأقرب لما نحن بصدده.

التنبيه اصطلاحًا:

من أجمع التعاريف ما عرفه به الجرجاني بقوله: "ما يُفهم من مجملٍ بأدنى تأمل، إعلامًا بما في ضمير المتكلم للمخاطب، وقيل: التنبيه: قاعدة تعرف بها الأبحاث الآتية بجملة"[29].

فالوجه الأول من التعريف يشير إلى التنبيه على ما سبق، مما يحتاج فهمه إلى تأمل، والوجه الثاني منه يشير إلى الكلام المجمل الذي يأتي تفصيله وبيانه، والفرق بينهما أن الوجه الأول ركز على الكلام المنبَّه على مضمونه، وفي الثاني ركز على الكلام المنبَّه به على مضمون السابق، فهو اختلاف لفظي، فهل التنبيه الكلام السابق الذي احتيج إلى التنبيه على مضمونه، أم هو في الكلام اللاحق الذي ينبه به على ما تضمنه السابق ، والذي تتضمنه التعريفات الآتية تتحدث عن البحث اللاحق المنبِّه على مضمون الكلام السابق، وهذا هو الأقرب، ومن ذلك تعريف الصبان، فقد عرفه بأنه "جملة دالة على بحث يفهم إجمالًا من البحث السابق"[30]، وبمعناه من عرفه بأنه "بيان الشيء قصدا بعد سبقه ضمنا، على وجه لو توجه إليه السامع الفطن لكليته لعرفه، لكن لكونه ضمنيا ربما يغفل عنه"[31].

ومن خلال ما سبق يتبين أن التنبيه مرتبط بما هو مظنة الغفلة من المتلقي مع أنه محل عناية واهتمام من المنبِّه، ومع ذلك لا يبدو أن هذا الاستعمال صار مصطلحا نحويا محدد الدلالة، بحيث يستعمل في موضع ولا يستعمل في موضع آخر، ولكنه صار عرفا شائعا في مناهج التأليف، والشرح والتحشية والتعليق.

والتنبيهات غير مختصة بعلم معين، ولكن ما يعنينا هو استعمال النحاة لهذا المفهوم، ومنهم ابن مالك، الذي شكلت التنبيهات في مؤلفاته ظاهرة كبيرة، مثل استعماله كلمة (تنبيه) أو (نبه) أو (نبهت)، أو عبارات تشير إلى إغفال سابقيه أو بعضهم لمسألة ما، أو خفائها عليهم، وأمثال ذلك من العبارات التي أطلقها.

ثانيًا: مفهوم التنبيهات في استعمال ابن مالك

بالنظر إلى ما سبق من عرف في استعمال مصطلح التنبيهات لدى النحاة وغيرهم، فلا بد أن نتعرف على هذا الاستعمال عند ابن مالك في كتبه النحوية.

ويمكن تعريف التنبيهات عنده بعد استقرائها بأنها: بيان معنى سبقت الإشارة إليه في كلامه ضمنًا، ويحتاج إلى لفت نظر القارئ، أو التنبيه على معنى أغفله من سبقه، أو بعضهم.

وعلى هذا فإن المتأمل في منهجية ابن مالك يجد أنه اتخذ مسارا خاصا، يجتمع ويفترق مع غيره من المصنفين في تنبيهاته، فقد اتخذ طريقين: الأولى ما تضمن معنى التنبيه، وذلك في تنبيهه على مغفلات النحاة قبله، وهذا النوع يقل نظيره عند غيره من المؤلفين، وقد استعمل لذلك ألفاظا تدل على عدم تنبه النحاة لتلك المغفلات، أو عدم تنبيههم عليها مثل قوله: أغفله النحاة أو خفي على

أكثر النحاة، وهو في هذا النوع قد يكتفي باللفظ الدال على الخفاء أو الإغفال دون ذكر لفظ التنبيه، وهو الأكثر، وقد يقرنهما معًا، كما في قوله: "(حبذا) جار مجرى المثل، والمثل وما جرى مجراه لا يغيران، فهذا المعنى أيضًا منع من تقديم المخصوص، فلا يقال: زيدٌ حبذا، وقد أغفل أكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب"[32].

أما الطريق الثاني: فهو استعماله لفظ نبه بمشتقاته، وهذا يأتي على أنواع، منها تنبيهات يشرح فيه مرامي كلامه التي قد يخفى المراد منها فتحتاج إلى تنبيه، وهذا النوع هو أكثر تنبيهاته عددا، وهي في الغالب قيود وضوابط واحترازات، يبين مقصوده منها التي ربما لا يدرك من غير التنبيه عليه، ومنها ما هو تنبيه على الاجتماع في حكم لمسائل تبدو متباينة، ومنها تنبيهات تعود إلى أدلة الاستشهاد ومراتبه من حيث القلة والكثرة والشذوذ.

وفي الغالب تشير التنبيهات عنده إلى أهمية المسألة المنبه عليها، فهو يفرق بين ما هو بحاجة إلى تنبيه مما هو مخالف للقواعد المقررة، مثل: رفع المعطوف على اسم إن، وبين ما هو مستغن عن التنبيه عليه لجريانه على القاعدة المقررة، مثل نصب المعطوف على اسم إنَّ، وفي هذا يقول: "نصب المعطوف على اسم إن مستغنٍ عن التنبيه عليه؛ لأنه كالعطف على سائر المعمولات، ولا فرق في ذلك بين إن وأخواتها، ولا بين وقوعه قبل الخبر ووقوعه بعده، ومثال وقوعه قبل الخبر قوله تعالى: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ} [الأحزاب: 35]، والذي لا يستغنى عن التنبيه رفع المعطوف"[33] ومن أمثلته قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى} [المائدة: 69].

وهناك تنبيهات تمثل طريقة من طرائق التعلم بالتمهيد لما سيذكر من مسائل جديدة بالانطلاق مما قرر إلى ما لم يقرر، مثل تنبيهه على ما سبق ذكره من شروط المبتدأ ليجعل تلك الشروط للمفعول الأول من مفعولي (ظن)، فقال: "الذي استحق المبتدأ: التعريف، أو مقاربته، أو مصاحبة قرينة تعين على تحصيل الفائدة، وألا يعرض للالتباس بالخبر، وغير ذلك مما تقدم التنبيه عليه في (باب الابتداء) فللمفعول الأول من ذا الباب ما للمبتدأ من ذلك كله"[34].

وقد يكون الغرض من ذكر التنبيه على مسائل سابقة التفريق بينها وبين المسائل اللاحقة المباينة لحكم سابقتها؛ ومن ذلك تنبيهه على ما سبق ذكره من أن المفرد الذي ينتصب بالقول في موضعين، أحدهما: إذا كان بمعنى جملة، والثاني: إذا أريد به مجرد اللفظ؛ ليفرق بين هاتين الصورتين وبين غيرهما مما ينصب فيه المفرد بعد القول بفعل مقدر أو يرفع مبتدأ لخبر محذوف، فيقول في ذلك: "تقدم التنبيه على أن المفرد ينتصب بالقول وفروعه في موضعين، أحدهما: إذا كان بمعنى جملة كقلت حديثًا، والثاني: إذا أريد به مجرد اللفظ، كقلت لزيد عمرا، بمعنى أطلقت عمرا على المسمى بزيد"[35].

فقد مهد بذكر هاتين الصورتين والتنبيه على سَبْقِ ذكرها ليبني عليها حكم المخالف لهما مما ظاهره المشابهة في كونه مفردا، ولكنه في حكم الجزء من الجملة، فيقول: "فإن عُلِّق بالقول مفرد بخلاف ذينك، فهو جزء جملة، فإما أن ينصب بفعل مقدر، وإما أن يرفع مبتدأ، ويجعل الخبر محذوفا، كقوله تعالى: {قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ} [هود: 69] فتقدير الأول: سلمنا سلاما، وتقدير الثاني: عليكم سلام، ويجوز في العربية رفعهما، ونصبهما، ورفع الأول ونصب الثاني"[36].

ومثل ذلك تنبيهه على أن الفاعل والفعل كجزأي كلمة، وما بني على ذلك من أن الفعل لا يستغني عن الفاعل، ولم يقدم على الفعل مع كونه فاعلًا، وبنى على هذا حكما آخر هو التفريق بين الفاعل والمفعول به بقوله:

ويشبه الفاعل جزء الفعل

فالأصل أن يتلوه دون فصل

قد تقدم التنبيه على أن الفاعل والفعل كجزأي كلمة؛ ولذلك لم يستغن عن الفاعل، ولم يقدم على الفعل مع بقائه فاعلا[37]؛ ثم بنى على ذلك حكما آخر، وهو التفريق بين الفاعل والمفعول به، فقال: "وليس المفعول من الفعل بتلك المنزلة، بل هو فضلة، ولذلك جاز تقديمه، والاستغناء عنه لفظا"[38] فنجد ابن مالك انطلق من حكم سابق ليبني عليه حكما آخر يعد من لوازمه، وهذا فيه تقريب للمتعلمين وربط للقواعد بعضها ببعض.

وقد يقع إعادة الكلام السابقِ ذكرُه توكيدا وتنبيهًا على الحكم الذي تضمنه الكلام المعاد، مثل حديثه عن فعل التعجب وأنه مسلوب الدلالة على المضي في باب كان، ولذلك أجازوا زيادة كان، ثم أعاد الكلام عن ذلك في باب التعجب قائلا: "ولما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضي، وكان المتعجب منه صالحا للمضي أجازوا زيادة (كان) إشعارا بذلك عند قصده، نحو: ما كان أحسن زيدا، وكقول بعض مدّاح رسول الله ﷺ:

ما كان أسْعَدَ مَن أجابك آخِذا

بهُداكَ مجْتَنبا هوًى وعنادا[39]

وقد تقدم في باب (كان) الكلام على هذا وشبهه، ولكنني أشرت هنا إليه تنبيها وتوكيدا"[40].

وقد يكون العكس بأن يذكر مسألة ما ثم يعرض لها ارتباط بما بعدها، فيذكر أنه سيقع التنبيه على تلك المسائل لاحقا، وهذا قليل عنده، ومنه قوله: "ولا يجوز عند البصريين نصب جواب الدعاء إلا إذا كان بلفظ الطلب، لو قلت: رحم الله زيدا فيدخله الجنة، لم يجز، وإليه أشار بقوله: (بفعل أصيل في ذلك) وسيأتي التنبيه على الخلاف فيه"[41] ولا يخلو هذا النوع من التنبيه من فائدة تعليمية، بما يمثله من إجمال، ثم يأتي التفصيل بعد ذلك، وغير ذلك من الأغراض.

والتنبيه على ما سبق ظاهرة كبيرة عنده، وهي في الوقت نفسه مبنية على الإجمال في الإحالة من باب الربط للمتعلم.

ومن التنبيهات ما هو مجرد إشارة إلى خلاف لمذهبٍ أو عالم مع الرد عليه، ومن ذلك أن الكوفيين يجيزون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة، فقال: "ثم نبهت على أن الكوفيين يجيزون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة، فيقولون في

ندبة (زيد): (وازيدَ)، وليس لهم دليل على ذلك"[42]، وهذا النوع له أهميته في الرد على المخالف وإبطال حجته، وحسم الخلاف في المسألة المنبه عليها.

وقد يقع تنبيهه على العالم المخالف لبقية النحاة كتنبيهه على الفراء بأنه يحذف من أجل ألف الندبة الألف والهمزة من كل ما فيه ألف التأنيث الممدودة، وذلك في قوله: "ثم نبهت على أن الفراء يحذف من أجل ألف الندبة الألف والهمزة من كل ما فيه ألف التأنيث الممدودة، فيقول في (عفراء): (واعفراه)، وفي (زكرياء): (وازكرياه)، وغيره يقول: (واعفراءاه)، و(وازكرياءاه)"[43].

ومثله تنبيهه على قول الجرجاني بأن العامل في المفعول معه هو واو المعية مُصوبا أن العامل في المفعول معه فعل أو متضمن معناه، وليست الواو، وفي ذلك يقول: "ونبهت بكونها (أي واو المعية) مسبوقة بفعل أو متضمن معناه على أن العامل ما قبلها لا هي، خلافا للجرجاني؛ إذ لو كانت عاملة لم يفتقر وجود العمل إلى عامل قبلها، ولأنها لو كانت عاملة لوجب الاتصال، وامتنع الانفصال"[44].

وهذه الإشارة إلى الخلاف تتضمن بيان الصحيح وترد القول المخالف.

وقد يكتفي السابقون بالتمثيل لمسألة ما فيستنبط من أمثلتهم حكمًا ما وإن لم يصرحوا به، مما ينبئك عن تفكير نحوي في الاستنباط والتعليل، ومن أمثلة ذلك: إلحاق (أيمن) بـ(لعمر) في لزوم الإضافة، حيث إن (ايْمُنُ) المستعملة في القسم ملحقة بـ(لعَمْرُ) في لزوم الإضافة والرفع بالابتداء، وعلى ذلك نبه ابن مالك بقوله: "ونبهت بقولي: وكـ(لعَمْر) (ايمُن) على لزومه الإضافة والرفع بالابتداء"[45] ونبه على ذلك في شرح التسهيل، وأنهما حين يقترنان باللام يتعينان للقسم وهما مرفوعان على الابتداء، وخبرهما محذوف وتلزم إضافتهما نحو: لعمرك، ولعمري، ولايمن الكعبة، وليمنك[46].

ومثل ذلك ذكره ابن السراج والسيرافي وابن يعيش، ولكنهم جميعًا لم ينبهوا على لزوم الإضافة، وإن كانت الإضافة ملتزمة في تمثيلهم[47].

وهذا يدل على دقة ابن مالك في التنبيه على دقائق المسائل التي تتضح من خلال أمثلة السابقين وإن لم يصَرحوا بذلك.

وقد ينبه ابن مالك بالمثال على قاعدة أو حكم نحوي بضرب أمثلة له، إما رغبة في الاختصار، وإما لشهرة هذه الأمثلة، وإما تقريبًا للمعاني المجردة بإيراد الأمثلة لها، وهي مع ذلك تعد طريقة تعليمية بإدراك الجزء والانطلاق منه إلى الكل الذي يحيل عليه، ومن أمثلته التمثيل للحروف مع تضمينها قسمتها الثلاثية:

إذ إن الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام: منها ما يدخل على الأسماء والأفعال، ومنها ما هو خاص بالأفعال، ومنها ما هو خاص بالأسماء، وقد مثل ابن مالك للحروف بثلاثة أمثلة، تتضمن تلك القسمة الثلاثية، ونبه على تضمنها هذه القسمة فقال: "وحصل بذكر (هل وليت وسوف)

تنبيه على انقسام الحروف إلى ثلاثة أقسام، قسم يصحب الأسماء والأفعال كهل، وقسم يختص بالأسماء كليت، وقسمٌ يختص بالأفعال كسوف"[48].

وقد بنت العرب أحكاما على هذه القسمة؛ فما يدخل على الأسماء والأفعال معا فإنه يهمل، ولا يعمل لا في الأسماء ولا في الأفعال كـ (هل)، ومنه ما يختص بالاسم فيعمل فيه كـ (في)، ومنه ما يختص بالفعل فيعمل فيه كـ (لم)، فلا يعمل الحرف في أحدهما حتى يكون مختصا به[49].

ولذلك منع البصريون إعمال (لولا) في رفع الاسم بعدها، بل هو مرفوع بالابتداء، وذلك "لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًا، و(لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم"[50].

مما سبق نعلم دقة نظر ابن مالك في اختيار أمثلته في تضمينها مدلولات متعددة، ثم التنبيه على مضمونها لمن لم يتفطن لذلك.

وقد تكون الأمثلة التي يمثل بها تحيل على مسائل معينة، وتعد هذه الأمثلة علما عليها، ومن ذلك تمثيله لجمع ما فيه التاء عوضا عن حرف بـ(عِدة) و(ثُبة) تمييزا لهذه التاء عن تاء التأنيث؛ إذ إن تاء التأنيث مانعة من جمع المذكر السالم، كما قال ابن مالك: "وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء التأنيث المغايرة لما في نحو: عِدَة وثُبة علمين"[51]، وقد قيد هذا الحكم بقوله: (المغايرة لما في نحو: عِدة وثُبة علمين) لما يستثنى من هذا المنع، وهو صحة جمع المذكر السالم لما صار علمًا من الثلاثي المعوّض من لامه أو فائه هاء التأنيث، وعلى ذلك نبه ابن مالك بقوله: "وقيدت التاء المانعة من هذا الجمع (بمغايرة ما في عدة وثبة علَمين) تنبيها على ما صار علما من الثلاثي المعوّض من لامه أو فائه هاء التأنيث، فإنه يجمع بالواو والنون، وبالألف والتاء، فيقال فيمن اسمه عدة وثبة: جاء عدون وثبون، ورأيت عدين وثبين، ذكر ذلك ابن السراج في الأصول، وهو مأخوذ من كلام سيبويه"[52].

وإنما لم تؤثر هذه التاء في منع جمع المذكر السالم إذا جعل اللفظ اسما لمسمى؛ لأنها عوض عن أصل، فهي كالأصل بخلاف التي للتأنيث، فجاز حينئذ الجمعان أحدهما مراعاة للفظ والآخر مراعاة للأصل، فأصل (عدة) من (وعد)، و(ثبة) بمعنى الجماعة من الناس وغيرهم، وأصله: (ثبوة)[53].

ونقل أبو حيان عن المبرد منع جمع عدة (عدون) بعد نقله عن سيبويه جواز ذلك، فقال: "وخالف المبرد في عدون، فقال: لا يجوز إلا عدات، ولا يجوز عدون"[54].

والراجح جواز جمع المذكر السالم مما كانت فيه التاء عوضًا عن الفاء أو اللام المحذوفة؛ لأنها عوض عن أصل، فصارت كأنها أصل، والتباس جمع المذكر بالمؤنث منتف، فلم تؤثر في منع الجمع المذكر.

المطلب الثاني: نماذج من تنبيهات ابن مالك وأثرها فيمن جاء بعده:

شكلت كتب ابن مالك وآراؤه النحوية والصرفية محطة مهمة من محطات هذين العلمين، وشُغل بها الدارسون شرحًا وتوضيحا أو تعقُّبا واستدراكا، وتنبيهاته نالت نصيبَها من هذه العناية وهذا الاهتمام، فتنبيهاته التعليمية تفسر إقبال العلماء والدارسين على كتبه، وجريان كثير من المؤلفات بعدها على طريقتها، وما كان منها من احترازات وقيود وضوابط فهي مقصودة وهي كما يقول الشاطبي: "فليس في الكلام حشو وابن مالك مما يقصد قصد هذه التنبيهات، فلا تهمل النظر في كلامه، والتأمل لمناحيه، فإن تحت كلامه دقائق محتاجا إليها"[55].

وأما تنبيهاته على مغفلات سابقيه فقد تبناها كثيرون ممن جاء بعده وتابعوه عليها، واستشكلوا بعضها، ولتوضيح هذا الأمر سنتناول بعض تنبيهات ابن مالك التي قل تنبيه النحاة عليها قبله، ولكنها شاعت فيمن جاء بعده، ومنها:

جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بعد إن المخففة:

(إنْ) قد تكون نافية، وقد تكون مخففة من الثقيلة، وكلاهما تدخلان على الجملة الاسمية، وحتى لا تلتبسا فقد ألزموا خبر الثانية اللام الفارقة لتميز بينهما، ونبه ابن مالك إلى جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بعد (إنْ) المخففة المتروكة العمل؛ لكون الموضع غير صالح للنفي، ونبه على غفلة النحاة عن ذلك، وذكر من شواهد ذلك قول عبد الله بن بُسْر: (إن كنا فرغنا في هذه الساعة)[56]، ... وقول معاوية: (إن كان من أصدق هؤلاء)[57] يعني كعب الأحبار، وقول نافع: (كان ابن عمر يعطي عن الصغير والكبير حتى إنْ كان يُعطي عن بَنِي)[58].

واستشهد بغير ذلك من الأحاديث والأبيات، ثم قال: "وقد أغفل النحويون التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي، وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق؛ ليجري الباب على سنن واحدٍ، وحامِلُهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع، فبينت إغفالهم، وثبت الاحتجاج عليهم لا لهم"[59].

وقد أشار سيبويه إلى تخفيف (أنَّ) وتخفيف (إنَّ) ومثَّل لكل واحدة منهما، وجاء مثاله لـ(إنْ) المخففة وهي غير عاملة وخبرها مقترنٌ باللام دون إشارة إلى لزوم أو جواز، وفي ذلك يقول: "وتخفيفها في قولك: (إنْ زيدٌ لمنطلق) كما تخفف لكن"[60].

وأما الأخفش والمبرد والزجاجي والزمخشري وابن يعيش والأزهري فقد صرحوا بلزوم اللام لخبر (إنْ) المخففة لمنع اللبس بينها وبين النافية، ولكنهم لم ينبهوا جميعا إلى جواز سقوط تلك اللام عند أمن اللبس[61].

وأما بعد ابن مالك فقد تابعه النحاة على ذلك وممن تابعه ابنُ الناظم وناظر الجيش وابن هشام، والسيوطي، وذلك في التنبيه إلى جواز حذف اللام

من خبر (إن) المخففة المهملة عند وجود قرينة مانعة من احتمال النفي[62].

استعمال حرف الجر (في) دالا على التعليل:

الأصل في استعمال حرف الجر (في) الدلالة على الظرفية، ونبه ابن مالك إلى أنه قد يستعمل بمعنى اللام دالًا على التعليل، حيث قال: "تضمن هذا الحديث استعمال (في) دالة على التعليل، وهو مما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم، فمن الوارد في القرآن العظيم قوله تعالى: {لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [الأنفال: 68]، وقوله تعالى: {وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [النور: 14]، ومن الوارد في الحديث: و(إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير)[63]، ومن الوارد في الشعر القديم قول جميل:

فليت رجالًا فيك قد نذروا دمي

وهموا بقتلي يا بُثينَ لقوني[64]

وأكد ذلك في شرح التسهيل[65]، واستشهد بالشواهد السابقة وزاد عليها، ومثله في شرح الكافية الشافية[66].

وأصل هذا الأمر أن (في) للظرفية حقيقةً أو مجازًا، فالحقيقةُ في مثل قوله تعالى: {فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ (3) فِي بِضْعِ سِنِينَ} [الروم: 3، 4]، وأما المجازُ ففي مثل قوله تعالى: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَاأُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} [البقرة: 179]، وهذا ما عليه جمهور البصريين، وذهب الكوفيون –وهو الذي عليه ابن مالك– إلى أن (في) قد تخرجُ عن أصل وَضْعِها –وهو الظرفية– إلى غيره[67].

وممن أشار إلى هذا المعنى قبله الزمخشري والعكبري إذ أثبتا معاني فرعية لـ(في)، ومنها السببية، ولكنهما حاولا إرجاعها جميعًا إلى الظرفية، فقال العكبري في قوله ﷺ: (فِي النَّفس المؤمنة مائة من الإبل)[68] "أي تجب بقتلها الإبل ووجه المجاز أن السبب يتضمن الحكم، والحكم يلازمه فصار للحكم كالظرف الحافظ لما فيه"[69]،

وتبعهما الرضي فقد أثبت معنى السببية، وحاول إرجاعها إلى معنى الظرفية أيضا كما في قوله عليه الصلاة والسلام: (في النفس المؤمنة مائة من الإبل)، إذ فسره بقوله: "في قتلها، فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف، وهذه هي التي يقال: إنها للسببية"[70]، أما ابن مالك فقد تميز عنهم في إثبات هذا المعنى مستقلًّا، وتابعه عليه جماعةٌ من النحاة، منهم ابن الناظم وأبو حيان وابن عقيل وابن هشام، والسيوطي، وهؤلاء صرحوا جميعا بإفادتها معنى السببية دون ربط لهذا المعنى بالظرفية[71]، والشاطبي كذلك إلا أنه جعل إفادتها للسببية قليل[72].

وهذه السببية التي نبه إليها ابن مالك لا تتنافى مع معنى الظرفية، سواء قلنا باستقلالها أو تبعيتها للظرفية، بل هي متوائمة معها أو منبثقة عنها، يقول الدكتور فاضل السامرائي: "وأما (في) فتفيد الظرفية، فقوله تعالى: {لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ

فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [النور: 14]، معناه أنه جعل العذاب في الإفاضة فكأن هذه الإفاضة ظرف في داخله العذاب، ونحوه أن تقول: (عذبته في فعلته) فكأن الفعلة فصلت فيها العذاب، وقد تضمنته واحتوته احتواء الظرف على ما في داخله"[73].

فلا مناص من القول بأن السببية هي أحد المعاني التي يدل عليها حرف الجر (في)، وهذا يدل دلالة واضحة على وجاهة تنبيهات ابن مالك وأثرها فيمن جاء بعده.

إعمال اسم المفعول عمل الصفة المشبهة:

الصفة المشبهة يجوز أن تضاف إلى مرفوعها فتجره، أو تجرد عن الإضافة فيبقى فاعلها مرفوعًا، أو تعمل فيه النصب على التمييز للضمير المستتر، هذه الأحكام وغيرها يشترك فيها اسم المفعول مع الصفة المشبهة إذا كان متعديًا إلى مفعولٍ واحدٍ، فيجري مجراها، وقد نبه إلى ذلك ابن مالك فقال: "وقد أغفل أكثر المصنفين إجراءَ اسم المفعول مجرى الصفة، وهو يجرى مجراها مطلقًا إن كان مصوغًا من متعدٍّ إلى واحد كمضروب ومرهوب ومرفوع ومجموع، فيقال: هذا مضروب العبدِ، ومرهوبُ قوم، ومرفوعٌ قدرًا، وهو مجموع الأمرِ، وأمرَه وأمْرًا، ومجموع الأمرِ وأمْرُه، كما يقال: هو حسنُ الوجهِ، وحسُنُ وجهٍ، وحسنٌ وجْهًا، وحسنٌ الوجهُ وحسن وجْهُه وحسن وجهٌ والوجهَ ووجهَه. وكذا البواقي"[74].

وقد ذكر ابن عقيل تبعا لابن مالك أن الصفة المشبهة واسم المفعول يشتركان في جواز الإضافة إلى مرفوعهما واستحسان جر فاعلهما بهما، نحو عمرو حسنُ الوجهِ وزيد مضروبُ الأبِ، فأجري اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة[75].

وجعل الشاطبي إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه له حكم الصفة المشبهة بشرط أن يكون فعله متعديًا إلى واحدٍ وأن يُقصد ثبوت الوصف، وكونه من فعلٍ متعدٍّ، فهذا بين، حيث سيقوم المفعول به مقام الفاعل[76]، وصحح استدراك ابن مالك على النحاة قبله في هذه المسألة، فقال: "ولكن ما استدرك ظاهر الصحة، واضح الموقع، فبحق ما استدركه هنا"[77].

ولكنه تعقب ابن مالك بأنَّ هذه الإضافة مما يقل في الاستعمال، فكان الأولى الإشارة إلى قلة ذلك[78].

بينما يذكر النحاة السابقون لابن مالك الإضافة دون غيرها، وربما ظُن اقتصار اشتراكهما في ذلك، وقد بين الصبان عدم اقتصار اشتراكهما عليها، فقال: "وإنما خُص الإضافة بالذكر مع أن الجاري مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز، نحو: هذا مضروب الأب أو أبا، هذا قائم الأب أو أبا؛ لأنها أكثر، أو لكونهما متلازمين، فحيث جاز أحدهما جاز الآخر"[79]، وذلك ظاهر من تنبيه ابن مالك، وتمثيله بما يشمل صورًا وأحكامًا عديدة.

ومما سبق يتبين أن أكثر النحاة قبله أغفلوا ذكر هذه المسألة، وتنبيه ابن مالك عليها أخذ به لاحقوه، وهو دليل كذلك على مكانة تنبيهاته لدى النحاة بعده.

التوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام:

جمهور النحاة على أنه لا يجوز نداء ما فيه (أل) نحو (يا ألرجل)، ولكن يتوصل إلى نداء ما هي فيه بجعله صفة لأيّ يتلوها هاءُ التنبيه، وقد بينوا علة عدم الجمع بين (يا) النداء و(أل) بأن النداء معرف والألف واللام للتعريف، فلم يجز الجمع بين تعريفين مختلفين؛ فإن أرادوا نداء ما فيه الألف واللام قالوا: يا أيها الرجل، ويا هذا الغلام، ونحو ذلك[80].

وقال ابن مالك: "لا يباشر حرف النداء في السعة ذا الألف واللام غير المصدّر بهما جملة مسمى بها، أو اسم جنس مشبه به، خلافا للكوفيين في إجازة ذلك مطلقا، ويوصف بمصحوبيهما الجنسيّ مرفوعا"[81].

فقوله: (الجنسي) قيد أخرج ما سواه، فلا يتوصل إلى ندائه بأي مع هاء التنبيه، فخرج به (أل) الداخلة على العلم للمح الوصف، أو للغلبة، ويقصد بالتي للمح الصفة التي لم تدخل أولاً على الاسم للتعريف؛ لأن الاسم علم في الأصل، ولكن لمح فيه معنى الوصف، فسقط تعريف العلمية منه، وأنت إنما تريد شخصاً معلوماً فلم يكن بدٌّ من إدخال (أل) عليه لذلك، مثل الحارث والعباس، والتي للغلبة هي التي دخلت لتعريف العهد، ثم حدثت الغلبة بعد ذلك، نحو البيت للكعبة، والمدينة لطيبة، و(الصعق) عند جعله علما على شخص[82]، وهذا ما نبه عليه ابن مالك بقوله: "ونبهت بجنسية الألف واللام على أنه لا يقال: يا أيها العباس، ولا: يا أيها الصَّعق؛ لأنهما علمان، والألف واللام مع الأول للمح الصفة، ومع الثاني للغلبة، وكذا لا يقال: يا أيها الزيدان، ذكر ذلك الأعلم في الرسالة الرشيدة"[83].

وقد أشار سيبويه إلى تخصيص المنع بالألف واللام التي للجنسية الصالحة للتجريد، وإن لم يصرح بذلك، وفي هذا يقول سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسما فيه الألف واللام البتة؛ إلا أنهم قد قالوا: يا أله اغفر لنا،...وليس النجم والدبران بهذه المنزلة؛ لأن هذه الأشياء الألف واللام فيها بمنزلتها في الصعق، وهي في اسم الله تعالى بمنزلة شيء غير منفصل في الكلمة"[84].

أما اشتراط كون (أل) جنسية لبقائها والتوصل إلى ندائها بأي أو بهذا فقلَّ من أشار إليه من السابقين لابن مالك، وإن كان هو المفهوم من كلام سيبويه كما سبق في تفريقه بين (أل) في كلمة (الله) وكلمات (النجم) و(الدبران) و(الصعق) مع لزوم كل منها، والجمهور يمنعون مناداة ما فيه (أل) التي للمح الصفة، وأجاز ذلك الفراء والجرمي[85].

وممن نبه على منع ذلك تبعا لابن مالك ناظر الجيش والمرادي وابن عقيل، وفي ذلك يقول ابن عقيل شارحا كلام ابن مالك: "فأخرج بالجنسي نحو: الفرزدق والحارث والصعق، مما (أل) فيه للمح الصفة أو للغلبة؛ فلا يقال: يا أيها الفرزدق، وكذا الباقي"[86].

ويقول المرادي مصححا قول ابن مالك في اشتراط كون (أل) جنسية وإن أغفل ذلك في الألفية: "فإن قلت: أطلق في قوله: (مصحوب أل)

وشرط في التسهيل أن تكون جنسية، فإذا قلت: (يا أيها الرجل) فأل جنسية وصارت بعد (أي) للحضور، كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة، قلت: اشتراط ذلك صحيح، وليس في كلامه ما يرشد إليه"[87].

والشاطبي حيث يقول: "من شرط الألف واللام التي يتوصل بأي أو بهذا إلى نداء ما هي فيه أن تكون جنسية"[88].

فاشترط أن تكون أل جنسية للتوصل لندائها بأي أو باسم الإشارة، وهو الذي نبه عليه ابن مالك، وتابعه من بعده، وهو الذي جاءت شواهده في القرآن، وغيره من كلام العرب.

تعدي الفعل (استغاث) بنفسه:

قد تكون تنبيهات ابن مالك محل استشكال وتعقب واستدراك ممن جاء بعده، ومن ذلك مسألة تعدي الفعل (استغاث) بنفسه، إذ تُعد الاستغاثة أسلوبًا من أساليب العربية، وهي: طلب الغوث وهو التخليص من الشدة والنقمة، فإن استغيث بالمنادى جر باللام مفتوحة، ويسمى مستغاثا به على الأشهر، ويسميه ابن مالك مستغاثا[89].

وقد نبه ابن مالك إلى أن الفعل (استغاث) يتعدى بنفسه، وأن النحويين يقولون إنه متعدٍّ بغيره، إذ يقول: "والمعروف في اللغة تعدي فعله بنفسه، نحو: استغاث زيد عمرا، قال الله تعالى: {إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ} [الأنفال: 9]، وقال تعالى: {فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ} [القصص: 15] فالداعي مستغيث، والمدعو مستغاث، والنحويون يقولون: استغاث به، فهو مستغاث به، وكلام العرب بخلاف ذلك"[90].

وهذا التنبيه متعلق بالنقل عن العرب، وبتتبع كلامهم يظهر أن الاستعمالين واردان عن العرب، فقد استعمل التعدي بنفسه كثير من أهل اللغة[91]، واستعمل التعدي بالباء آخرون أيضًا[92].

وقد اعترض أبو حيان على تنبيه ابن مالك بأن الأمر ليس كما ذكر، وقال: " كان ينبغي له ألا يُقْدم على مخالفة النحويين خصوصًا سيبويه إلا بعد استقراء تام، بل كان ينبغي له إذ رأى الإمامَ قد تكلم به مُعدًّى بالباء أن يعتقدَ بعد استقرائه أنه ليس تامًّا، ... وأنشد عليه شواهد ومنها قول الشاعر:

حتى استَغاثَتْ بِأهلِ المِلحِ ما طَعِمَتْ
في منزِلٍ طَعْمَ نَومٍ غيرَ تَأوِيبِ[93]"[94]

وقال ابن عقيل بعد أن حكى قول المصنف: "وممن ذكره بالباء سيبويه في كتابه، وجاء من كلام العرب كذلك"[95].

وكذلك حكاه أصحاب المعاجم، وأنه مما يتعدى بنفسه ويتعدى بالباء، وأما في القرآن فلم يتعد إلا بنفسه[96].

وأما ناظر الجيش فقد انتصر لابن مالك، وأوجب في الشواهد التي وردت التعدية للفعل (استغاث) بحرف الجر أن تحمل على تضمين الفعل (استغاث) معاني أفعال أخرى، وعلى هذا يكون استغاث من قوله: استغاث بأهل الملح ضمن معنى استعان، ونحو ذلك[97].

فبان مما سبق أن استقراء ابن مالك لكلام العرب في هذا التنبيه ناقص، وربما حمله على

ذلك أنه وجده في القرآن متعديًا بنفسه في أكثر من موضع، ولم يجده متعديًا بحرف الجر، وتعقُّب أبي حيان له على هذا التنبيه صحيح.

ما يجمع على (فِعْلة) سماعي:

يوجد أربعة أوزان خاصة بجموع القلة، منها ثلاثة قياسية، وهي: أفعلة، وأفعُل، وأفعال؛ إذ لها أبنية خاصة تجمع على هذا الوزن، وأما الرابع وهو الجمع على (فِعْلة)، فليس له وزن قياسي في موارده، بل ما جاء منها مقصور على السماع؛ لأن كل ما جُمع عليه قليل النظير، ولذلك لم يرد إلّا في أسماء معدودة سماعيّة تحفظ ولا يقاس عليها، وعلى هذا نبه ابن مالك بقوله: "ثم نبهت على أن (فِعلة) في مواردها كلها مقصورة على السماع؛ لأن كل واحد جمع عليه قليل النظير، نحو (صبي) و(صِبْية)، و(خَصي) و(خِصْية)، و(فتى) و(فِتْية)، و(ولد) و(وِلْدة)، و(شيخ) و(شِيْخة)، و(ثور) و(ثِيْرة)، و(غلام) و(غِلْمة)، و(شجاع) و(شِجْعة)، و(غزال) و(غِزْلة)، و(ثِنَى) و(ثِنْية)، وهو أغربها، والثِّني: الثاني في السيادة"[98].

ولقد نبه بعض النحاة قبل ابن مالك على بعض ما وقع من شذوذ بعض الأوزان التي خرجت عن نظائرها لتجمع على وزن (فِعْلة) مثل كلام ابن عصفور حين قال: "وقد شذَّ فجمع في القليل على فِعْلة، قالوا: صَبِيّ وصِبْيَة"[99]، ولم أجد من نبه قبل ابن مالك على أن جميع الكلمات المجموعة على وزن (فِعْلة) مبنية على السماع، إلا ابن السراج والزجاج، فلم يقبل ابن السراج أن يسميه جمعا، بل سماه اسم جمع، وحجته أنه لم يأت من أبنية مطردة[100]، ومثله الزجاج فقد عده اسم جمع، وليس ببناء يقاس عليه[101]

أما بعد ابن مالك فقد تتابع العلماء على التنبيه على عدم اطراد ما يأتي على وزن (فِعْلة) من جموع القلة، فذكروا أنه محفوظ وغير قياسي في ستة أوزان، وهي: (فَعَل)، نحو: ولد وفتى، و(فَعْل)، نحو: شيخ وثور، و(فِعَل)، نحو: ثِنَى، و(فَعَال)، نحو: غزال، و(فُعال)، نحو: غُلام، و(فعيل)، نحو: صبي وخصي وجليل؛ تقول في جمعها على فعلة: وِلدة، وفِتية، وشِيخة، وثِيرة، وثِنية، وغِزلة، وغِلمة، وصِبية، وخِصية وجِلَّة[102].

وزاد الشاطبي وزنين أولهما: (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين، إذ قالوا: (رِجْلَة) في جمع رجُل، بمعنى راجل، وهو الذي لا ظهر له يركبه في سفره، وثانيهما (فُعْلان) نقله عن الصحاح، حيث قال: "وفي الصحاح: والثُّنيان بالضم: الذي يكون دون السيد في المرتبة، والجمع ثِنْيَة"[103].

ومما سبق نعلم أثر ابن مالك فيمن جاء بعده من النحاة، ودليل ذلك تتابعهم على التنبيه على ما نبه عليه مع قلة تنبيه السابقين على ذلك، وكذا ثبوت أن ما يجمع على وزن (فِعلة) من جموع القلة غير مطرد.

(لجَبات) و(ربَعَات) جمع (لجَبَة وربَعَة) بفتح عينهما:

الثلاثي المؤنث بالتاء أو بالمعنى إذا كان مفتوح الفاء وساكن العين وصحيحها وليس فيه تضعيف أو وصفية وجب فتح عينه في الجمع،

وقد نبه ابن مالك على هذه القاعدة، فقال: "(ويفتح ثاني الثلاثي الذي كـ(تمرة) أو (دعد)، فنبهت بذلك على أن الثلاثي المؤنث بالتاء أو بالمعنى إذا كان كتمرة أو دعد في فتح الفاء وسكون العين وصحتها وعدم التضعيف والوصفية، وجب فتح عينه في الجمع فقيل: (تَمَرَات) و(دَعَدَات)، فإن اعتلت العين أو ضُعِّفَتْ أو ثبتت الوصفية لم يجز الفتح إلا في نحو (بيضة) و(جوزة) عند هذيل خاصة"[104].

وعليه فقد حكم النحاة بشذوذ جمع (لجْبَة) على (لجَبات)؛ لأنها وصف، وساكن العين من الوصف (فَعْلة) يكون جمعه على (فَعْلات) بسكون العين، بخلاف ما إذا كانت مفتوحة العين فإنها على (فعَلات) بفتح العين، وقد نبَّه ابن مالك إلى أن السبب الذي حملهم على الحكم بالشذوذ هو عدم اطلاعهم على أنه جمع (لجَبة) الذي في المفرد بفتح عين الكلمة، وليس بسكونها، فقال: "ويقال للشاة إذا قل لبنها: لجْبة بسكون الجيم وفتح اللام وكسرها وضمها، ويقال لها أيضًا: لجَبة بفتح الجيم واللام، وأكثر النحويين يظنون أنه جمع لجْبة الساكن الجيم فيحكمون عليه بالشذوذ؛ لأن (فعْلة) صفة لا تجمع على فعَلات بل على فعْلات، وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم في الإفراد ثابت، وكذا اعتقدوا أن (رَبعات) بفتح الباء جمع (ربْعة) بالسكون وإنما هو جمع رَبَعة بمعنى ربْعة للمعتدل القامة"[105].

وعلى الفتح أوردها الخليل، فقال: "وشاة لجَبةٌ: قد ولَّى لبنها، وقد لَجُبَت لُجُوبةً، وهن لِجَابٌ، وشياه لجَبات"[106].

وقد سبق سيبويه ابنَ مالك في التنبيه على لغة من يفتح عين الكلمة، وعليه جاء الجمع، فقال: "وقالوا: شياهٌ لجباتٌ، فحركوا الحرف الأوسط؛ لأن من العرب من يقول: شاةٌ لجَبةٌ، فإنمَّا جاءوا بالجمع على هذا، واتفقوا عليه في الجمع"[107].

وقد أكد المبرد وابن السراج ما ذكره سيبويه، ومثلهم ابن يعيش والرضي على أنه جمع للَّفظ بفتح العين وهو المشهور، فحُمِل الجمع على الأكثر، واستغني به، وأضاف المبرد توجيها آخر، فقال: "وقال قوم بل حرك؛ لأنه لا يلتبس بالمذكر؛ لِأَنَّهُ لَا يكون إلا في الإناث ولو أسْكنهُ مُسَكِّن على أَنه صفة كان مصيبا"[108].

ورجح أبو حيان أنه استغني بجمع (لجَبة) (وربَعة) مفتوحتي العين عن جمع (لجْبة) و(ربْعة) ساكنتيها، وحكى عن البصريين أنه يجوز في جمعهما فتح العين وتسكينها، أما من سكنهما فلأنهما صفة، ومن فتحهما فلأنهما استعملتا استعمال الأسماء، فوليت العوامل[109].

ولم أجد من قال بالشذوذ قبل ابن مالك سوى ابن عصفور، إذ قال: "وإن كان صفة فالإسكان ليس إلّا نحو: ضخْمة وضخْمات، إلّا لفظتان شذّتا، وهما: ربْعة ولجْبة، قالوا في جمعهما: ربعَات ولجبَات، بفتح العين"[110].

نبه ابن مالك على أن أكثر النحويين يظنون أنه من جمع (فَعْلة) وصفًا ساكن العين جمع على (فَعَلات) بفتح العين، وبناء على ذلك حكموا عليهما بالشذوذ، وقد تبين خلاف ما ذكره ابن مالك عن أكثر النحاة، فأكثرهم يذكرون أنه قد جاء ساكن العين ومفتوحها في المفرد، والقليل منهم من حكم عليها بالشذوذ كابن عصفور، وربما وجد غيره ممن اطلع ابن مالك على أقوالهم، ولكن تنبيهه صحيح فيمن حكم عليها بالشذوذ، وإن كانوا قلة، وليس الأمر كما ذكر بأنهم الأكثر.

مجيء الصفة المشبهة من الاسم الجامد إذا أول بمشتق:

الأصل في الصفة المشبهة أن تكون وصفًا مشتقا، ولكن قد أجري الاسم الجامد مجرى الصفة المشبهة، إذا أول بمشتق، وهذا الذي أشار إليه ابن مالك منبها بقوله: "ونبَّهتُ بقولي: (وقد يُفعَل ذلك بجامِدٍ لتأوُّلِه بمشتق) على أنه قد يقالُ: وردْنا منهلًا عسلًا ماؤه، وعسل الماء، ونزلنا بقوم أُسْدٍ أنصارُهم وأُسْد الأنصارِ، وصاهرنا حيّا أقمارًا نساؤه وأقمار النساءِ، على تأويل عسل بحلو، وأُسْد بشجعان، وأقمارٍ بحِسان، ومنه قول الشاعر:

فلولا اللهُ والمهرُ المفدَّى

لأُبْتَ وأنتَ غِربالُ الإهابِ[111]

فعامل (غِربالًا) معاملة (مُثَقَّب)، وأكثر ما يجيء هذا الاستعمال في أسماء النسب، كقولك: مررت برجل هاشميٍّ أبوه تميميةٍ أمّه، وإن أضفت قلت: مررت برجل هاشميّ الأبِ، تميميّ الأمِّ، وكذلك ما أشبهه"[112].

ولم أجد قبل ابن مالك من أشار إلى مسألة مجيء الصفة المشبهة من جامد على الرغم من أن الشاهد الشعري الذي استشهد به ابن مالك هنا قد استشهد به ابن جني، ولكن على غير هذه المسألة[113]، وإذا كان ابن مالك قد جعل ذلك قياسًا فإن أبا حيان عاب ذلك على ابن مالك، ومنع القياس عليه، فقال: "وأرى هذا قليلًا فلا ينبغي أن يقاس عليه"[114]،

وقد تابع ابنَ مالك جماعة، منهم ناظر الجيش وابن عقيل والأشموني والسيوطي، وأغفل هذا الحكم الشاطبي [115]، وسار على مذهب ابن مالك من المعاصرين عباس حسن إلا أنه يَستحسِن الإقلال منه قدر الاستطاعة[116].

والأظهر عدم قياسيته، ويُقتصر به على السماع؛ لأنه قد يخفى التأويل ويشكل المعنى، إلا في الأسماء المنسوبة، فالقياس فيه أظهر؛ لظهور المعنى واتحاد التأويل.

الخاتمة:

توصل البحث إلى عدد من النتائج، أبرزها:

1- جاءت تنبيهات ابن مالك مبثوثة ضمن شرحه للمتن أو النظم، ولم يكن يفردها بعنونة، كما هو صنيع كثير من المؤلفين، فاحتيج إلى تتبع واستقراء جميع كلامه، ومعرفة ما كان منها تنبيهًا مقصودًا، إما بإشارة منه لفظية أو معنوية، وما كان تنبيهًا لفظيًّا غير مقصود بالإفراد، وإنما قصده به الإحالة إلى كلام سبق ذكره، أو سيأتي ذكره، وكذلك ظهر أثر تنبيهاته فيمن بعده مبثوثا في

مؤلفاتهم، فاحتاجت أيضا إلى استقراء وتتبع كلامهم.

2- اتخذت التنبيهات عنده مسارين؛ الأول: تنبيهات عامة على أقوال النحاة ومذاهبهم وما أغفلوه أو خفي عليهم، وهذا النوع قليل عند غيره من النحاة، وفيه يظهر اهتمامه بتتبع مغفلات السابقين وإلمامه بمذاهبهم وعمق نظره، إذ يظهر الأمر كما قاله عنهم أو قريبا من ذلك في قلة من ذكره، وتتبع هذه المغفلات يمثل أهمية كبيرة للمتعلمين للاطلاع على نوادر العلم ومهماته، والمسار الثاني: التنبيه على ألفاظه في النظم أو المتون المشروحة، ماذا أراد بذكرها والنص عليها، وتمثل طريقة تعليمية وهي الأكثر في تنبيهاته.

3- كثيرا ما يذكر تنبيهاته في بداية الفقرات، ولكنه أحيانا يشير إلى هذا التنبيه في نهاية الفقرة اهتماما بالتنبيه على ما تضمنته من المسائل الدقيقة، ولا سيما إذا كثرت التفصيلات وتقاربت المتشابهات؛ إيقاظا للمتعلم أن يقع منه قصورٌ في فهم ما عرض، أو خلط بين المسائل المعروضة.

4- أثرت تنبيهاته فيمن جاء بعده، حيث شاعت وذاع أغلبها، وصارت أمرًا مشهورًا متداولًا في كتب النحاة.

5- قد لا يوجد لبعض تنبيهاته ذكرٌ في الكتب السابقة له، مما يدل على نظرته التجديدية، والبعض منها توجد له إشارات خفية عند سابقيه.

6- كما أن بعض تنبيهاته كانت مجالا لاستدراك النحاة عليه، وربما تُعِقبت تلك الاستدراكات بردود عليها مما شكل ثراء معرفيا وتلاقحا للأفكار ونضجا في الفكر النحوي وتطويرا له.

7- من النحاة الذين ظهر أثر تنبيهات ابن مالك فيهم من خلال النماذج التي تعرض لها هذا البحث ابن الناظم والرضي وأبو حيان والمرادي وابن عقيل وناظر الجيش والشاطبي وابن هشام والسيوطي.

8- دقة نظر ابن مالك في اختيار أمثلته في تضمينها مدلولات متعددة، اختصارا للأمثلة المتعددة، أو الاكتفاء بها عن ذكر قاعدة نحوية أو صرفية حرصا على الإيجاز، أو لأنها أمثلة تشير إلى مسائل مشهورة.

ويوصي الباحث بدراسة تأثر تنبيهات ابن مالك بسابقيه.

الهوامش:

(1) ينظر: تاريخ الإسلام (15/ 249)، طبقات الشافعية الكبرى (8/ 67)، طبقات الشافعيين (ص: 908)، العقد المذهب (ص: 371).

(2) ينظر: طبقات الشافعيين (ص: 908)، العقد المذهب (ص: 371).

(3) ينظر: تاريخ الإسلام (15/ 249)، طبقات الشافعية الكبرى (8/ 67).

(4) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول (3/ 157).

(5) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (2/ 180)، الأعلام للزركلي (6/ 233)، معجم المؤلفين (10/ 234).

(6) ينظر: تاريخ الإسلام (15/ 249، 250)، طبقات الشافعية للإسنوي (2/ 250)، طبقات الشافعيين (ص: 908).

(7) ينظر: تاريخ الإسلام (15/ 249، 250)، طبقات الشافعية للإسنوي (2/ 250)، طبقات الشافعيين (ص: 908)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول (3/ 157).

(8) ينظر: تاريخ الإسلام (15/ 250)، فوات الوفيات، (8/ 67)، غاية النهاية في طبقات القراء (2/ 180).

(9) سلم الوصول إلى طبقات الفحول (3/ 157).

(10) ينظر: تاريخ الإسلام (15/ 250)، طبقات الشافعية الكبرى (8/ 67)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول (3/ 157).

(11) ينظر: تاريخ الإسلام (15/ 250)، طبقات الشافعيين (ص: 908)، العقد المذهب (ص: 371)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول (3/ 157).

(12) البحر المحيط في التفسير (1/ 15).

(13) ينظر: الوافي بالوفيات (3/ 286).

(14) ينظر: تاريخ الإسلام (15/ 250)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول (3/ 157).

(15) غاية النهاية في طبقات القراء (2/ 181).

(16) تاريخ الإسلام (15/ 250)، ينظر: طبقات الشافعيين (ص: 908).

(17) طبقات الشافعية الكبرى (8/ 67).

(18) الوافي بالوفيات (3/ 286).

(19) غاية النهاية في طبقات القراء (2/ 181).

(20) ينظر: تاريخ الإسلام (15/ 251)، طبقات الشافعية الكبرى (8/ 67)، طبقات الشافعيين (ص: 908).

(21) ينظر: بغية الوعاة (1/ 134).

(22) ينظر: شذرات الذهب (5/ 339).

(23) ينظر: شرح عمدة الحافظ (1/ 44).

(24) ينظر: إيجاز التعريف (ص23- 28).

(25) العين (4/ 59، 60) وينظر: تهذيب اللغة (6/ 173).

(26) لسان العرب (13/ 546).

(27) مجمل اللغة لابن فارس (ص: 853).

(28) مقاييس اللغة (5/ 384).

(29) التعريفات (ص: 67).

(30) حاشية الصبان (1/ 16)، وينظر: سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج (ص: 42)، معجم اللغة العربية المعاصرة:(3/ 2162)

(31) محيط المحيط (ص: 877).

(32) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 27).

(33) شرح التسهيل لابن مالك (48/2).

(34) شرح الكافية الشافية (2/ 551).

(35) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 98).

(36) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 98، 99).

(37) ينظر: شرح الكافية الشافية (583/2- 584)

(38) شرح الكافية الشافية (2/ 584).

(39) البيت منسوب لعبد الله بن رواحة، ولم أجده في ديوانه.

(40) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 42).

(41) شرح الكافية الشافية (2/ 780).

(42) شرح الكافية الشافية (3/ 1348).

(43) شرح الكافية الشافية (1347/3، 1348).

(44) شرح عمدة الحافظ (1/ 402، 403).

(45) شرح الكافية الشافية (2/ 879).

(46) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 201).

(47) ينظر: الأصول في النحو (1/ 434)، شرح كتاب سيبويه (4/ 242)، شرح المفصل لابن يعيش (5/ 246).

(48) شرح عمدة الحافظ (106/1).

(49) ينظر: الأصول في النحو (1/ 54)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (1/ 84).

(50) الإنصاف (1/ 62).

(51) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: 13).

(52) شرح التسهيل لابن مالك (76/1، 77) وينظر: الكتاب لسيبويه (3/ 401).

(53) ينظر: الأصول في النحو (3/ 276)، شرح المفصل لابن يعيش (3/ 215).

(54) ارتشاف الضرب (2/ 572).

(55) المقاصد الشافية (4/ 498).

(56) صحيح البخاري (2/ 19).

(57) صحيح البخاري (9/ 111).

(58) صحيح البخاري (2/ 132) وفيها: (إن كان ليعطي ...) بزيادة اللام، وفي نسخة البغا (2/ 549) ينظر: شواهد التوضيح (ص: 104).

(59) شواهد التوضيح (ص: 106).

(60) الكتاب لسيبويه (3/ 454).

(61) ينظر: معاني القرآن للأخفش (1/ 120)، الأزهية في علم الحروف (ص: 12)، المقتضب (1/ 50)، المفصل في صنعة الإعراب (ص: 395)، شرح المفصل لابن يعيش (4/ 548)، شرح الأزهري على عوامل الجرجاني (ص: 26)

(62) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 128)، تمهيد القواعد (3/ 1361، 1362)، مغني اللبيب (ص: 306)، همع الهوامع (1/ 511).

(63) صحيح البخاري (1/ 54)، صحيح مسلم (1/ 240).

(64) شواهد التوضيح (ص123، 124)، والبيت في ديوان جميل بثينة (ص: 124).

(65) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 155، 156).

(66) شرح الكافية الشافية (2/ 672).

(67) ينظر: ارتشاف الضرب (4/ 1725)، معاني القرآن للفراء (3/ 22).

(68) السنة (ص: 66)، السنن الكبرى للبيهقي (8/ 174).

(69) اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 358، 359)، وينظر: الفائق في غريب الحديث (1/ 370).

(70) شرح الرضي على الكافية (4/ 278).

(71) ينظر: شرح الرضي على الكافية (4/ 278)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 263)، ارتشاف الضرب (4/ 1726)، المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 486)، مغني اللبيب (ص: 224)، همع الهوامع (2/ 133).

(72) المقاصد الشافية (3/ 626).

(73) معاني النحو (3/ 92).

(74) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 104).

(75) ينظر: شرح ابن عقيل (3/ 140).

(76) ينظر: المقاصد الشافية (4/ 318).

(77) المقاصد الشافية (4/ 320).

(78) ينظر: المقاصد الشافية (4/ 320، 321).

(79) حاشية الصبان (2/ 457).

(80) ينظر: اللامات (ص: 52)، تهذيب اللغة (6/ 262)، شرح اللمع في النحو (ص: 288).

(81) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: 181).

(82) ينظر: الكتاب لسيبويه (2/ 101)، الجنى الداني في حروف المعاني (ص: 196).

(83) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 399).

(84) الكتاب لسيبويه (2/ 195، 196).

(85) ينظر: توضيح المقاصد (2/ 1078).

(86) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 503، 504).

(87) توضيح المقاصد (2/ 1078).

(88) المقاصد الشافية (1/ 585).

(89) تاج العروس (5/ 314)، روح المعاني (5/ 161)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: 184).

(90) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 409).

(91) ينظر: معاني القرآن للفراء (2/ 304)، مقاييس اللغة

(1/ 398)، المحكم والمحيط الأعظم (1/ 529)، مختار الصحاح (ص: 231)، لسان العرب (3/ 418).

(92) ينظر: العين (7/ 325)، الكتاب لسيبويه (2/ 215)، غريب الحديث (5/ 184) كتاب الأفعال لابن القوطية (ص: 259)، تهذيب اللغة (13/ 119).

(93) ديوان النابغة الذبياني (ص: 50).

(94) التذييل والتكميل (13/ 348-349).

(95) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 525).

(96) ينظر: تاج العروس (5/ 314)، المصباح المنير (2/ 455).

(97) ينظر: تمهيد القواعد (7/ 3595)

(98) شرح الكافية الشافية (4/ 1825، 1826).

(99) شرح جمل الزجاجي ط الكتب (2/ 530).

(100) ينظر: الأصول في النحو (2/ 432).

(101) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (3/ 270).

(102) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 549)، توضيح المقاصد (3/ 1384)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 900)، المساعد على تسهيل الفوائد (3/ 412)، تمهيد القواعد (9/ 4753)، المقاصد الشافية (7/ 54)، همع الهوامع (3/ 351)، التصريح بمضمون التوضيح (2/ 528).

(103) الصحاح (6/ 2295)، المقاصد الشافية (7/ 56).

(104) شرح عمدة الحافظ (914/2).

(105) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 102).

(106) العين (6/ 133).

(107) الكتاب لسيبويه (3/ 627).

(108) ينظر: المقتضب (2/ 191)، الأصول في النحو (3/ 13)، شرح المفصل(3/ 260)، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (3/ 392).

(109) ينظر: ارتشاف الضرب (2/ 593، 594)، التذييل والتكميل(2/ 54).

(110) شرح جمل الزجاجي (1/ 152).

(111) البيت منسوب لعفيرة بنت طرامة الكلبية في الوحشيات، ومنسوب لمنذر بن حسان في المقاصد النحوية للعيني، وينظر: الوحشيات = الحماسة الصغرى (ص: 8)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (3/ 1113).

(112) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 105).

(113) ينظر: الخصائص (2/ 223).

(114) ارتشاف الضرب (5/ 2360).

(115) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (6/ 2819)، المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 224)، المقاصد الشافية (4/ 320)، همع الهوامع (3/ 89)، النحو الوافي (3/ 285).

المصادر والمراجع:

1. ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام 1351 هـ ج. برجستراسر.
2. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
3. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير،

دمشق – بيروت، ط1، 1406 هـ – 1986 م.

4. ابن القوطية، محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم، كتاب الأفعال لابن القوطية، تحقيق: علي فوده، العضو الفني للثقافة بوزارة المعارف، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1993 م

5. ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، تح: أيمن نصر الأزهري – سيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1417 هـ – 1997م.

6. ابن سلام، أبو عبيد القاسم الهروي، غريب الحديث، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1404 هـ – 1984 م.

7. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421 هـ – 2000 م.

8. ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1400 – 1405هـ.

9. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ – 1979م.

10. ابن فارس، أحمد بن فارس، مجمل اللغة لابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1406 هـ – 1986 م.

11. ابن مالك، بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420 هـ – 2000م.

12. ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، 1387هـ – 1967م.

13. ابن مالك، محمد بن عبد الله، إيجاز التعريف في علم التصريف، تح: محمد المهدي سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1422هـ/ 2002م.

14. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، (1410هـ – 1990م).

15. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك (ت/ 672)، تح: عدنان عبد الرحمن البدوي، مطبعة العاني– بغداد، 1397هـ 1977م.

16. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: د. طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1405هـ.
17. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ.
18. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن المبارك – محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985م.
19. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422 هـ – 2001م.
20. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تح وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ – 1998م.
21. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، 1420 هـ.
22. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1.
23. الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، معاني القرآن للأخفش، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411 هـ – 1990م.
24. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الوقاد، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، ط1، 1421هـ– 2000م.
25. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، زين الدين الجرجاوي الوقاد (ت 905 هـ)، شرح الأزهري على عوامل الجرجاني، تح: د. البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1983
26. الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت ط1، 2001م.
27. الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، طبقات الشافعية، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط1، 2002 م.

28. الألوسي، محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت.
29. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ- 2003م.
30. الأهدل، أحمد ميقري شميلة، سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج، مطبوع في آخر كتاب منهاج الطالبين وعمدة المفتين، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، دار المنهاج- بيروت، ط1، الإصدار الثاني 2017م.
31. الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين، شرح اللمع في النحو، تح: د. محمّد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلميّة، ط1، 1428هـ.
32. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 1422هـ.
33. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة – جامعة دمشق، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، ط3، 1407 – 1987م،
34. البستاني، بطرس، محيط المحيط، د، ط، مكتبة لبنان، د.ت.
35. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي، السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، ط3، 1424 هـ – 2003م.
36. الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1، 1403هـ –1983م.
37. جميل بثينة، أبو عمرو، جميل بن عبد الله بن مَعْمَر العُذْري القُضاعي (82 هـ / 701 م)، ديوان جميل بثينة، دار صادر، بيروت.
38. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ – 1987 م.
39. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تح: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، 2010م.
40. الخليل الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

41. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، تاريخ الإسلام، تح د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003 م.
42. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1420هـ / 1999م.
43. الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن (ت 686 هـ)، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تح: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا، 1395 – 1975م.
44. الزبيدي، حمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تاج العروس، م دار الهداية.
45. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، اللامات، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1405هـ 1985م.
46. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، ط15 – أيار / مايو 2002م.
47. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الفائق في غريب الحديث، تح: علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، ط2.
48. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993م.
49. السامرائي، د. فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، الأردن، ط1، 1420 هـ.
50. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تح د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413 هـ.
51. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ – 1988م.
52. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
53. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.
54. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع

الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

55. الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط1، 1428 هـ – 2007م.

56. الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1، 1417 هـ –1997م.

57. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ.

58. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ 1995م.

59. عمر، أحمد مختار، بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 1429 هـ – 2008م.

60. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1.

61. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 1997م.

62. الكتبي، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1، 1974م.

63. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

64. المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.

65. المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1428هـ – 2008م.

66. المروزي، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج، السنة، تحقيق: سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط1، 1408هـ.

67. مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
68. النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب، ديوان النابغة الذبياني (18 ق. هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.
69. ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1428هـ.
70. الهروي، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، الأزهية في علم الحروف تح: عبد المعين الملوحي. مجمع اللغة العربية– دمشق.